



## موجز مقترحات المشروعات والبرامج التي ناقشها المجلس التنفيذي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

**Deirdre McGrenra**

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

**Lauren Phillips**

كبيرة المستشارين التقنيين  
دائرة إدارة البرامج  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2877  
البريد الإلكتروني: l.phillips@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة  
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

## موجز مقترحات المشروعات والبرامج التي ناقشها المجلس التنفيذي

### أولاً - مقترحات المشروعات والبرامج

1- وافق المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة على مقترحات المشروعات والبرامج والمنح التالية، التي تتماشى مع إطار القدرة على تحمل الديون.

### ألف - آسيا والمحيط الهادي

إندونيسيا: مشروع الخدمات الداعمة لمبادرات وعمالة الشباب  
(EB 2018/125/R.32 + Add.1 + Sup.1)

2- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 55.3 مليون دولار أمريكي بشروط عادية، ومنحة بقيمة 2 مليون دولار أمريكي، لجمهورية إندونيسيا من أجل تمويل مشروع الخدمات الداعمة لمبادرات وعمالة الشباب. واعترف المجلس بتركيز المشروع على الشباب، وباتساقه الوثيق مع خطة عمل الصندوق الجديدة الخاصة بالشباب الريفي التي صادق عليها المجلس في دورته الحالية. وتم الترحيب بالصلة الاستراتيجية لتحسين مهارات الشباب بغية تمكينهم من الاستفادة من فرص العمالة والأعمال المتاحة، كذلك الأمر بالنسبة للتركيز على تيسير وصول الشباب للأسواق والخدمات للسماح لهم بتطوير مشروعات ومزارع مرحة. وأخيراً أعرب المجلس التنفيذي عن تقديره لدعم تطوير أطر مؤسسية وسياساتية تمكينية لصالح الشباب الريفيين الضعفاء في إندونيسيا.

### باء - أفريقيا الشرقية والجنوبية

بوروندي: مشروع الإنتاج والتكثيف الزراعي والحد من الضعف  
(EB 2018/125/R.33 + Sup.1)

3- وافق المجلس التنفيذي على تقديم منحة بقيمة 27.48 مليون دولار أمريكي بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لجمهورية بوروندي من أجل مشروع الإنتاج والتكثيف الزراعي والحد من الضعف. ويركز المشروع على الإدارة المتكاملة للأراضي، وعلى التنمية المجتمعية الشمولية، وتحسين الإنتاجية، والحد من الضعف. وفي بيان مشترك، عبرت القائمة جيم عن دعمها للمشروع. وعلى ضوء سياسات الولايات المتحدة بشأن بعض المشاريع الإنمائية في البلدان التي لا تعالج حكوماتها مسألة الاتجار بالبشر، عارضت ممثلة الولايات المتحدة المشروع المقترح، وبالتالي لم تنضم إلى المجلس في دعمه لهذا المشروع.

**كينيا: مذكرة رئيس الصندوق: برنامج تنمية أعمال تربية الأحياء المائية  
(EB 2018/125/R.34)**

4- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض إضافي بقيمة 24.15 مليون يورو بشروط تيسيرية للغاية لجمهورية كينيا من أجل تمويل برنامج تنمية أعمال تربية الأحياء المائية الجاري. وكانت هنالك ضرورة لهذا التمويل الإضافي لردم الفجوة التمويلية البالغة 27.9 مليون دولار أمريكي والمتعلقة بقرض الصندوق (القرض رقم 2000002052) المقدم لحكومة كينيا والذي حظي بالمصادقة في ديسمبر/كانون الأول 2017. وأشار ممثل الجمهورية الدومينيكية، بالنيابة عن القائمة جيم، إلى الفرصة الاستراتيجية التي يمثلها الاستثمار في تربية الأحياء المائية للشباب لتنمية البلدان، وعبر عن دعمه للتمويل الإضافي المقترح. وأشار ممثل أنغولا إلى الإمكانيات المعتبرة للقطاع الفرعي لتربية الأحياء المائية، ولحقيقة أن هذا القطاع الفرعي لم يحظَ في العديد من البلدان الأفريقية بالاستغلال الكافي. وأثنى المجلس على حكومة كينيا لاهتمامها بهذا البرنامج والذي كان واضحاً من خلال المستوى المرتفع للتمويل الحكومي النظير.

**جيم - أفريقيا الغربية والوسطى**

**نيجيريا: مذكرة رئيس الصندوق: برنامج تنمية سلاسل القيمة  
(EB 2018/125/R.35)**

5- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 89.1 مليون دولار أمريكي بشروط مختلطة، لجمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل توسيع نطاق برنامج تنمية سلاسل القيمة. ورحب ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي من ألمانيا، وكينيا بالنيابة عن القائمة جيم، والمكسيك، والمملكة المتحدة، وجمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن القائمة باء، بالأثر التحويلي الذي خلفه برنامج تنمية سلاسل القيمة على نيجيريا. وطلب المجلس ما يلي: (1) معلومات إضافية عن النزاعات بين المزارعين والرعاة في الولايات المستهدفة واستجابة الحكومة لهذه النزاعات حتى تاريخه؛ (2) تسليط الضوء على الحاجة لقدر أكبر من تعميم إجراءات البيئة والتأقلم مع تغير المناخ في البرنامج من خلال إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي للصندوق، ودعى المجلس الفريق القطري للصندوق في نيجيريا، وشعبة أفريقيا الغربية والوسطى لإبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه الإجراءات في فترة زمنية مدتها عام واحد؛ (3) تسليط الضوء على الحاجة لزيادة التمويل المشترك الحكومي. وشكر ممثل نيجيريا الصندوق، والدول الأعضاء بالنيابة عن حكومة بلاده، على دعمهم لتوسيع نطاق البرنامج، وأكد على الدور المحوري الذي يلعبه هذا البرنامج في تعزيز سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة، والترويج لفرص العمالة لصالح الشباب.